مقدمـــــة :

إن طبيعة النظام الضريبي الجزائري باعتباره نظام تصريحي ترك الضريبة لإدارة الضرائب لمراقبة التصريحات الجبائية للتأكد من أن إعدادها تم وفقا للتشريع المعمول به، وكذلك أن الأوعية الضريبية تعكس حقيقة رقم الأعمال ونتيجة المؤسسة ، هذه الحرية في المراقبة والتقويم وإصدار العقوبات الجبائية تجعل المؤسسة في حالة خطر دائم ناتج عن عدم احترام القواعد القانونية. فاختيار مراجع مؤهل لهذا النوع من المهام الذي يجب أن يتمتع بحرية مادية ومعنوية ومؤهلات وخبرة مهنية في الميدان الجبائي يؤدي إلى ضمان أكبر قدر من المردودية وبالتالي الحصول على معلومات جيدة عن الوضعية الجبائية ويجدر الإشارة إلى أن المؤسسة وبالتحديد من يقوم بتعيين المراجع يسطرون حدود مهمة المواجهة الجبائية ومدى شموليتها.

لذا تطرقنا إلى المبحث الأول تحت عنوان الكفاءات الواجب توافرها في المراجع الجبائي وحدود مهمة المراجعة الجبائية والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول : الكفاءات الواجب توافرها في المراجع الجبائي.

المطلب الثاني : أهداف مهمة المراجعة الجبائية وخصائصها.

المطلب الثالث : مراحل سير مهمة المراجعة الجبائية.

أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التسيير الجبائي باعتباره يهتم بجباية المؤسسة وكيفية تسييرها والتحكم فيها فقسم بدوره إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول : التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثاني : المخاطر الجبائية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثالث : تقييم الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادية للمؤسسة

المبحث الأول : الكفاءات الواجب توافرها في المراجع و حدود مهمة المراجعة الجبائية

إن المراجع الجبائية والمراجعة المحاسبية يقومان على قواعد قانونية تصدرها مؤسسات قانونية أو مهنية متعارف عليها بقصد الحكم على عدالة القوائم المالية المقدمة من الجهات المطلوبة وبالتالي فإن هدف التدقيق الضريبي لا يختلف كثيرا عن هدف التدقيق المالي والمتمثل بإبداء رأي فني محايد عن صحة وعدالة القوائم المالية، ولكن الاختلاف بينهما ينشأ في تطبيق القواعد والمعايير حيث أن التدقيق المالي يخضع لمعايير المتعارف عليها في حين أن التدقيق الضريبي يتخلص في التقرير عن مدى التزام المنشأة بالمتطلبات القانونية الواردة في قوانين الضرائب.

المطلب الأول : الصفات الواجب توافرها في المراجع الجبائي

يعد المراجع الجبائي من المؤتمنين على الموارد العامة بالطريقة القانونية كما يعتبر مسؤولا أمام أطراف دات علاقة بالمؤسسة من حيث التزامه بتقديم تقرير بحيادية ونزاهة لذا تطرقنا في هذا المطلب إلى الصفات بالواجب توافرها في المراجع الجبائي.

- الصفات الواجب توافرها في المراجع الجبائي[1]:

ويمكن تلخيصها كما يلي:

1-المؤهلات والكفاءة المهنية:أن يمتلك المراجع الجبائي الكفاءات المهنية اللازمة والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ معرفة الطرق وأساليب التدقيق الضريبي.
- ❖ معرفة الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق .
- ❖ يجب أن يمتلك مهارات الاتصال للحصول على مختلف السجلات التي تساعده في أداء المهمة.

[1] محمد محمود، التدقيق لأغراض ضريبية ، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2005، ص 48.

❖ معرفة المبادئ الأساسية المتعارف عليها في علم المحاسبة .

2- الاستقلالية والحياد: تسعى الأطراف المستفيدة من المراجعة الجبائية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية إذ أن تحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى استقلالية المراجع بحيث يجب أن يكون مستقلا عن باقي الأنشطة التي هي موضوع المراجعة لذا يجب أن لا يكون في موضع يعرضه للخطر المتعلق بحريته التامة في التصرف والتفكير لذا ينبغي توفر شرطين أساسين لتحديد مدى استقلالية المراجع وهما:

❖ عدم وجود مصالح مادية للمراجع وهذا لضمان حياده التام، ووجود استقلال ذاتي للمراجع.

❖ يجب توفير الاستقلالية في كل أوجه المراجعة من خلال استقلال المراجع في اعداد برنامج المراجعة الجبائية المناسب وكذا استقلاله في مجال الفحص ومن ثم في إعداد التقارير التي تكمل الرأي الفني والمحايد الذي يمكن الوثوق به من طرف جميع الجهات.

ويقصد بالحياد عدم الانحياز من طرف المراجع، أي أن يكون مستقلا تماما عن المؤسسة موضع المراجعة ولا تربطه بها أي علاقة منفعة ما عدا علاقة المراجعة، ولكي يتمتع بهذا الاستقلال لا بد أن يعطي حق الاطلاع على كل الدفاتر والبيانات التي يراها ضرورية لإتمام عملية المراجعة،كما يجب أن لا يتعرض لأي عقبات في أي مرحلة من مراحل تنفيذ المهمة، وان لا يكون له أي علاقة مع مسيري المؤسسة كامتلاك أسهم أو صلة القرابة أو تقاضي أخر غير الأتعاب من شأنه أن يعيق الأهداف المسطرة.

3- بذل العناية والكفاءة الملائمة: أي أعطاء الاهتمام الكافي لجميع مراحل عملية المراجعة فيجب على المدقق الكفء ليس فقط الالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير وإنما عليه التخطيط والإشراف وفقا لمعايير العمل الميداني ولتغطية أي تقصير يمكن أن يقع فيه المراجع الكفء يجب أن تتوفر بعض الصفات الأخلاقية منها:

- ❖ الصدق والدقة في الأقوال والأفعال.
- ❖ الأمانة والنزاهة.
- ❖ الصبر، وذلك ليتمكن من تفهم العمليات وتدليل الصعاب
- ❖ اللياقة، بمعنى حسن المعاملة والتصرف مع الغير سواء عند طرح الأسئلة أو عند اكتشاف الأخطاء.

المطلب الثاني: أهداف المراجعة الجبائية و خصائص متعلقة بمجال تطبيق المراجعة الجبائية:

تطرقنا في المطلب الثاني إلى كل الأهداف الموجودة من المراجعة الجبائية باعتبارها مهمة بالنسبة للمؤسسة والخصائص التي ميزت هذا النوع من المراجعات.

الفرع الاول : أهداف المراجعة الجبائية :

تهدف المراجعة الجبائية إلى دراسة وضعية المؤسسة اتجاه الضرائب الخاضعة لها بحيث تكون هذه المراجعة على نوع واحد من الضرائب او على عدة أنواع بهدف تقييم وضعيتها من أجل إعطاء أو تحديد نقاط الضعف العائدة على المجال الجبائي دون أعطاء الفرصة للإدارة الجبائية في فرض العقوبة.

فهي تهدف إلى قياس مدى الامتثال للقواعد الضريبة وبالتالي إعادة النظر في النقائص، الأخطاء والمخالفات الموجودة لتفادي العقوبات حسب نوع المخالفة.

ولذلك فالمراجع الجبائي ملزم من أن يتأكد من احترام المؤسسة القواعد الجبائية .

التأكد من أن المؤسسة تسدد بانتظام الضرائب الملزمة بها فالالتزامات التي تواجهها المؤسسات تكون في بعض الأحيان مسببة لعدم الانتظام الجبائي، بالإضافة إلى الوعاء الضريبي والحرص على تحديده بطريقة صحيحة .